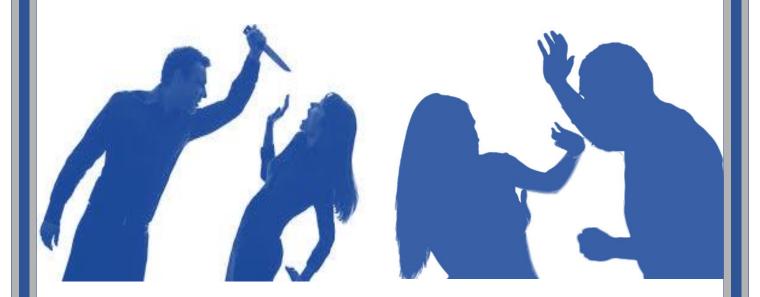
العنف ضد المرأة .. واقع مرير مع اختلاف العصور



72 سبتمبر 2022 مبتمبر 2022

العنف ضد المرأة .. واقع مرير مع اختلاف العصور

ملتقى الحوار للتنميه وحقوق اإلنسان

مؤسسة أهلية مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 عير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الاساسى للقانون رقم 149 لسنة

2019 الخاص بالجمعيات األاهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الاليكتروني https://www.fdhrd.org/



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021 FDHRD

مقدمة

رغم الجهد الرئيس الذي تقره الأديان والمذاهب الإنسانية في تأكيد الرحمة والرأفة والرفق بين بني الإنسان، ورغم حجم الأضرار التي تكبدتها الإنسانية جراء اعتماد العنف كأداة للتخاطب والتمحور، ورغم أن أي إنجاز بشري يتوقف على دعائم الإستقرار والسلام والألفة. رغم هذا وذاك ما زالت البشرية تدفع ضرائب باهظة من أمنها واستقرارها جراء اعتماد العنف كوسيلة للحياة.

إن رواسب المنهج الهمجي العدواني ما زالت عالقة في أذهان وسلوكيات البعض منا في التعامل والحياة وذلك على أرضية منهج العنف المضاد للآخر والفاقد للسماحة والرحمة، وإنها مشكلة قديمة لكنها تتجدد وتستقر في ساحتنا الإنسانية كل حين لتصادر أمننا الإنساني وتقدمنا البشري، فرغم التطورات الهائلة في الذهن والفعل الإنساني بما يلائم المدنية والتحضر. إلا أنه ما زلنا نشهد سيادة منهج العنف في تعامل بني البشر وبالذات تجاه الكائنات الوديعة كالمرأة، وإنه امر مكروه ذلك الذي يستغل قوته ويحولها إلى تجبر وسيطرة من خلال العنف القسري الممارس ضد الأضعف.

يعد العنف ضد النساء والفتيات انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان ، كما انه يعتبر أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا في العالم. بات العنف ضد المرأه والفتيات يطولها في كافة نواحي الحياة؛ حيث يحدث على نحو يومي، مرارًا وتكرارًا، في كافة أرجاء العالم. وله عواقب جسدية واقتصادية ونفسية خطيرة قصيرة وطويلة الأجل على النساء والفتيات، مما يحول دون مشاركتهن الكاملة والمتساوية في المجتمع. ولا يمكن قياس تأثيره، سواء في حياة الأفراد والأسر والمجتمع ككل. حيث تتعرض حياة عشرات الآلاف من النساء للخطر في كل يوم وتسلب حقوقهن، فبعضهن يقع ضحية للضرب والقتل من قبل الزوج أو الطليق، والبعض الآخر يضطر للانتحار بسبب العنف الأسري الواقع عليهن.

ويزداد معدل العنف وسوء المعاملة مع فترات الأوبئة والركود الاقتصادي؛ حيث تصبح النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر في أوقات الأزمات بدرجة أكبر من الرجل لكونها الأكثر هشاشة بمعنى أنها الأضعف على سلم الحقوق والأقل امتلاكا لمصادر القوة الاجتماعية سواء الرمزية أو المادية. على سبيل المثال أدت الظروف التي أوجدتها جائحة كورونا بما في ذلك حالات الإغلاق، وقلة الحركة، والعزلة المتزايدة، والتوتر والتزعزع الاقتصادي إلى ارتفاع مقلق في العنف المنزلي، كما عرضت النساء والفتيات لأشكال أخرى من العنف، من زواج الأطفال إلى التحرش الجنسي عبر الإنترنت. وتُعد مصر من الدول التي يرتفع فيها نسب جرائم العنف ضد النساء والفتيات.

ومن خلال التقرير سنناقش هذه القضية من الجوانب التاليه:

- تقديم لمحة تاريخية عن ظاهرة العنف ضد المرأة
- ماهية العنف ضد المرأة، وتوضيح انواعه، واسباب وجوده، وتأثيراته على المرأة
 - تقديم بعض الحالات
 - توضيح الجهود المصرية والدولية المبذولة للقضاء على العنف ضد المرأة
- التوصيات للتصدى لهذه الظاهرة والتى اصبحت تمثل خطر حقيقى وكبيرعلى المجتمعات وعلى المرأة التى تمثل نصف المجتمع

_لمحة تاريخية عن ظاهرة العنف ضد المرأة:

العنف ليس بظاهرة جديدة فبعض الباحثين الأوربيين يربطوه مع بداية التاريخ الإنساني، كما قارنه الباحثون بالحروب والثورات التي كانت تقوم بين الشعوب، وهذا من اجل البقاء والإستلاء والدفاع السيطرة.

ففى العصور الحجرية كانت المرأة تقدم كقرابين للالهه. عندما احتاج الرجل إلى تقديم أضاحي بشرية "قرابين" بحسب المعتقدات في مجتمع ساده الرجل في تدابير الأمور الصعبة من الحروب وصيد الفرائس القوية، لا بد أن يستبعد نفسه من الأضحية البشرية، ولم يكن أمامه سوى تقديم "النساء والأطفال" كونهم الفئة الأضعف، ويعتبرون ملكًا للرجل وبذلك ظهر مفهوم الأضحية البشرية، وانبثقت معه معتقدات وليدة تتعلق بخوف الرجل على نفسه، وترسخ فكرة أن النساء هن الأضحية المناسبة للآلهة، تحت مبرر عقائدي صنعه الرجل مفاده "الآلهة ذكر لذا يجب أن تكون الأضحية فتاة عذراء".

وفي حضارات بلاد الرافدين مع تطور الحياة بدأ معتقد "الأضحية بالنساء" يزول، ولكنه ترك أثرًا كبيرًا في الفصل الاجتماعي بين الرجل والمرأة، حيث بقيت المرأة محجوبة من حريتها وولائها الدائم لمالكها (الأب، الأخ، الزوج، الابن) كما يمكننا القول بأن ولادة معتقد "الأضحية" كان حجر الأساس للمكانة الأدنى التي أصبحت عليها المرأة في الفترات اللاحقة عند بعض الشعوب. ففي الألف الثالثة قبل الميلاد وبحسب قوانين وإصلاحات "أوركاجينا" و"أورنامو" و"أشنونا" و"حمورابي" التي كانت تطبق في مجتمعات بلاد الرافدين، كانت المرأة عديمة الأهلية، أي أنها محرومة من أغلب حقوقها، كما كانت مملوكة وليست مالكة، ولا يحق لها أن ترث زوجها أو والدها من التركة إلا الهدايا والمهر الذي يقدم لها من زوجها، وهذا فقط كان يطبق على المتزوجات، حيث كانت الورثة تقسم على الأبناء الذكور بالتساوي، لاعتقادهم أن الأولاد (الذكور) هم الذين يعدون امتداد لشخصية والدهم المتوفي. وهم الذين يقيمون الشعائر الدينية وفق ديانتهم.

اما في مصر إذا ما انتقلنا إلى بلاد النوبة (جنوبي مصر) في الفترة ذاتها، سنرى أن الحضارة المصرية استطاعت النهوض بمكانة المرأة، حيث تمتعت حينها بالكثير من الحقوق وكانت

جديرة بالتقدير، كما روعيت المساواة بين الرجل والمرأة، واستطاعت النساء تملك الأراضي التي أشرفن على إدارتها بأنفسهن؛ مما أعطاها الاستقلال المادي والاقتصادي، وكان لها الحق في إقامة الدعاوى القضائية بنفسها، وتمثيل شهادتها أمام القضاء وبهذا يمكننا القول إن المرأة كانت مسؤولة ومساوية للحقوق مع الرجل في المجتمع المصري.

وفى العصور الكلاسيكية يقول "ديموستين" وهو رجل دولة إغريقي وخطيب بارز في أثينا القديمة: "نتزوج النساء لنرزق بأطفال شرعيين ولكي نوفر راعيًا مخلصًا للبيت، ونملك الخليلات لخدمتنا والعناية بشؤوننا اليومية، والعشيقات لمتعة الحب". من هنا نستخلص وضع المرأة في المجتمع اليوناني الذي لم يكن مرحبًا بها، فعلى الرغم من التطور والازدهار الذي شهدته بعض فترات هذا العهد، إلا أن مكانة المرأة تمثلت في موضوعين:

-المرأة المراد "تعقيمها" من الخطايا لتكون وعاءً طاهرًا للإنجاب والحفاظ على النسل، لذلك حرم عليها الاختلاط والتبرج خارج المنزل نظرًا لأنها تعود للملكية الخاصة.

-المرأة العامة: وهي تلك التي تكون للناس جميعًا، وتتمثل بطبقة العبيد من الجواري والغواني.

هذه النظرة لم تقتصر على العامة والنبلاء فقط، بل شملت المفكرين والفلاسفة اليونانيين أيضًا، وأكثر من ذلك في بعض الأوقات، فقد حاربها "ديموقريطس" وهو فيلسوف يوناني حين اعتبرها "معطلة للفلسفة والتفلسف" لذلك لم يتزوج أبدًا؛ اعتقادًا منه أن الشهوة تغيب العقل، وإذا غاب العقل غاب التفلسف. كما ذهب بعض الفلاسفة وهم سقراط وأفلاطون وأرسطو إلى دونية أكثر لمنزلة المرأة، وأرجعوا سبب هذه النظرة إلى القوانين والأنظمة الطبيعية، حيث رمزوا المرأة بالرغبات الحسية والجسدية، وأنها مكمن الملذات والشهوات بحسب اعتقادهم.

واتبعت الشعوب الرومانية والصينية والهندية النهج ذاته. فلم يكن للمرأة عندهم أي دور إلا في حالة واحدة وهو أن تكون من طبقة النبلاء، أما العامة كانوا مهمشين في جميع الأدوار الاجتماعية. بل كانوا يعتبرون أنها "كائن بلا روح" وحتى إذا كان لها روح فهي لا تشبه روح الرجل، وما زالت المرأة حتى الآن في بعض المجتمعات الهندية تمنع من لمس الرجل والأشياء في فترة الحيض، بل تعزل في غرفة جانبية مهملة من المنزل حتى انتهاء حيضها. هذه النظرة للمرأة بقيت بشكل متأرجح بين المجتمعات حتى العصور الوسطى.

وفي القرون الوسطى لم يتحسن الحال كثيراً وخاصة حال النساء، فعلى الرغم من أن مشاهد القرابين قد لغيت تمامًا، إلا أنها اتخذت أشكالًا مختلفة من التعذيب والتعنيف في تلك العصور، منها على سبيل المثال "لجام التوبيخ" وهو قفص حديدي يوضع على رأس المرأة وبداخلة قطعة معدنية يغلق بها الفم لمنعها من الكلام وإذلالها علنية من قبل الزوج أمام العامة. وكانت مخالفة الزوجة لزوجها في أي شيء يعتبر نوعاً من الجنون أو السحر أو الإتصال بالشياطين،

كانت النساء أو الساحرات الشريرات يسقن للسجن أو المستشفى العقلي أو يكون مصيرهن التعذيب أو الحرق حتى الموت.

وفي أمريكا الشمالية وإنجلترا مثلا وحتى القرن التاسع عشر، لما كانت الزوجة تموت نتيجة عنف جسدي في الأسرة لايعاقب المجتمع الزوج من طرف العدالة.

كما أنه قبيل القرن التاسع عاشر لم يكن يسمح للمرأة المتزوجة بحق الإنفصال عن الزوج الذي يمارس عليها شتى ألوان العذاب.

وكان المشرع الفرنسي سباقا إلى تفهم هذه الوضعية حيث صدرت في عام 1878 مواد قانونية لجهاز القضاء تنص على الحكم بالانفصال عندما تتوفر الأدلة على سوء معاملة الزوج لزوجته أما فيما يخص المواد نفسها لبعض القوانين الأوربية الأخرى فلم تصدر إلا في السبعينات من القرن الأخير.

أما في القرن العشرين فقد عرف العنف خاصية جديدة تتميز بظلم شديد وهذا بظهور التكنولوجيا المتطورة. وقد تجاوز العنف ظلم الغرباء إلى التعدي على ما هو أقرب من الإنسان مثل الأب مع الإبنة ، الأخ مع الأخت. ويكثر هذا النوع من العنف في فرنسا وأمريكا ،مثال على ذلك تمرد الشباب في جامعات فرنسا في مايو 1968 وإستعمالهم القوة والعنف لتغيير النظام القائم.

فالعنف إذاً موجود منذ زمن بعيد كانت له خاصية سياسية، لهذا فقد كان موضوع إهتمام العديد من الباحثين.

مفهوم العنف ضد المرأة:

سلوك أو فعل موجه إلى المرأة يقوم على القوة والشدة والإكراه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والقهر والعدوانية، ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء، والذي يتخذ أشكالاً نفسية وجسدية متنوعة في الأضرار.

ويتنوع العنف ضد المرأة بين ما هو فردي (العنف الأنوي) ويتجسد بالإيذاء المباشر وغير المباشر للمرأة باليد أو اللسان أو الفعل أياً كان، وبين ما هو جماعي (العنف الجمعي) الذي تقوم به مجموعة بشرية بسبب عرقي أو طائفي أو ثقافي والذي يأخذ صفة التحقير أو الإقصاء أو التصفيات، وبين ما هو رسمي (عنف السلطة) والذي يتجسد بالعنف السياسي ضد المعارضة وعموم فئات المجتمع.

العنف ضد المرأة أو العنف ضد النساء كما يُعرف باسم العنف القائم على نوع الجنس، والعنف الجنسي والجنساني ، هو مصطلح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أي أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء. ومثله كجرائم الكراهية، فإن هذا النوع من العنف يستند إلى جنس الضحية كدافع رئيسي وقد يكون جسمي أو نفسي.

يُعرف الإعلان العالمى بشان "القضاء على العنف ضد المرأة"، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993، العنف ضد المرأة في مادته الاولى على أنه: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عنه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة كما نوهه الإعلان العالمي في مادته الثانيه بأن "هذا العنف قد يرتكبه مهاجمون من كلا الجنسين أو أعضاء في الأسرة أو العائلة أو حتى الدولة ذاتها.

كما اكد الاعلان في ديباجته على ان "العنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخيا بين الرجال والنساء" و"العنف ضد المرأة هو إحدى الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تضطر المرأة بموجبها إلى الخضوع بالمقارنة مع الرجل".

العنف ضد المرأة له تاريخ طويل للغاية، ويُعد أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا واستمرارًا، وعلى الرغم من أن حوادث وشدة هذا العنف قد تباينت مع مرور الوقت وحتى اليوم كما تختلف بين المجتمعات. غالبًا ما يُنظر إلى هذا العنف على أنه آلية لإخضاع النساء، سواء في المجتمع بشكل عام أو في العلاقات الشخصية قد ينشأ هذا العنف من شعور بالاستحقاق أو التفوق أو كره النساء أو المواقف المماثلة في الجاني، أو بسبب طبيعته العنيفة، وخاصة ضد النساء .

انواع العنف ضد المرأة واشكاله:

1-العنف الاسرى

العنف المنزلي، الذي يُطلق عليه أيضًا الاعتداء المنزلي أو عنف الشريك الحميم، هو أي نمط من السلوك يستخدم لاكتساب أو الحفاظ على السلطة والسيطرة على الشريكة الحميمة كذلك العنف الممارس ضد المرأة من قبل أي فرد من أفراد الأسرة سواء كان من الأبوين أو أي أحد من أفراد الأسرة يمارس القوة والعنف سواء أخ أو أخت. ويشمل جميع الأفعال الجسدية والجنسية والعاطفية والاقتصادية والنفسية التي تؤثر على شخص آخر أو التهديدات بالقيام بها. هذا هو أحد أكثر أشكال العنف التي تتعرض لها النساء شيوعًا على مستوى العالم والناجم عن التوظيف السيء للقوة تجاه الأضعف داخل كيان الأسرة،

يمكن أن يشمل العنف الاسرى ما يلي:

أ-العنف الاقتصادي

يشمل محدودية وصول المرأة إلى الأموال، والتحكم في مستوى حصولها على الرعاية الصحية، والعمل، والتعليم، بالإضافة إلى عدم مشاركتها في اتخاذ القرارات المالية، وغيرها الكثير.

ب-العنف النفسى والعاطفي

يرتبط العنف النفسي بالعنف الجسدي، إذ إن المرأة التي تتعرض للعنف الجسدي تعاني من آثار نفسية كبيرة، وهو أي عنف يؤذي مشاعر المرأة وقد يُمارس هذا الشكل من العنف من خلال عدة طرق، منها إثارة الخوف عن طريق الترهيب؛ التهديد بإيذاء جسدي للذات أو الشريكة أو الأطفال؛ تدمير الحيوانات الأليفة والممتلكات؛ "والألاعيب الذهنية"؛ أو الإجبار على الانقطاع عن الأصدقاء والعائلة والمدرسة أو العمل ، إضعاف ثقة المرأة بنفسها، والتقليل من قدراتها وإمكانياتها، وتهديدها، هجر الزوج لها دون مبرر واهمالها والشتم وحرمنها من رؤية أهلها أو من رؤية ابناءها مع ممارسة الضغوط النفسية. وقد يظهر أثره على المرأة عن طريق شعورها بالخوف، أو الاكتئاب، أو فقدان السيطرة على الأمور من حولها، أو القلق، أو انخفاض مستوى تقديرها لذاتها.

ج -العنف الجسدي

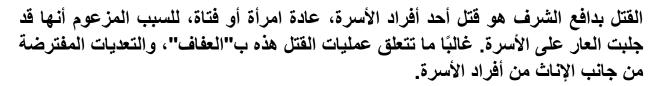
يشمل العنف الجسدي إيذاء أو محاولة إيذاء عن طريق الضرب، أو الركل، أو الحرق، أو الإمساك، أو القرص، أو الدفع، أو الصفع، أو شد الشعر، أو العض، أو الحرمان من الرعاية الطبية، أو الإجبار على تناول الكحوليات أو تعاطي المخدرات، أو استخدام القوة البدنية الأخرى قد يشمل تلف الممتلكات.

د ـ العنف الجنسي

يتضمن العنف الجنسي إجبار الشريكة على المشاركة في فعل جنسي عندما لا توافق الشريكة. 2-قتل الإناث:

يشير مصطلح "قتل الإناث" إلى القتل العمد للنساء لأنهن نساء، ولكن يمكن تعريفه على نطاق أوسع ليشمل أي قتل للنساء أو الفتيات.

أ-جرائم الشرف



ب-اسباب مجهولة

كما ظهرت اشكال اخرى لقتل الاناث والفتيات وانتشرت فى الاونه الاخيرة بشكل كبير وواسع فى مصر، حيث قام بعض الشباب بقتل بعض الفتيات فى الشوارع وفى وضح النهار على مرأى ومسمع من الجميع بدون سبب او مبرر واضح. ويرجعون الدافع الذى ادى بهم إلى ذلك الى حبهم لهؤلاء الفتيات وانهم قاموا بإستغلالهم ماديًا ومعنويًا، وحتى ذلك ليس مبررًا لقتل انتى او ازهاق نفس بشرية مهما كان الدافع او السبب.

3-العنف الجنسى

العنف الجنسي هو أي فعل جنسي يرتكب ضد إرادة شخص آخر، سواء عندما لا يعطي هذا الشخص الموافقة لأنها طفلة، أو تعاني من الشخص الموافقة لأنها طفلة، أو تعاني من إعاقة عقلية، أو في حالة سكر شديد أو فاقدة للوعي نتيجة الكحول أو المخدرات.

يمكن أن يشمل العنف الجنسي ما يلي:

أ-التحرش الجنسي

يشمل التحرش الجنسي الاتصال الجسدي غير الرضائي، مثل الإمساك أو القرص أو الصفع أو الاحتكاك بشخص آخر بطريقة جنسية ويشمل أيضًا الأشكال غير الجسدية، مثل التعليقات الجنسية عن جسد الفتاة أو مظهرها، والمطالبة بمزايا جنسية، والتحديق بإيحاء جنسي، والمطاردة، وكشف الأعضاء الجنسية.

ب-الاغتصاب

الاغتصاب هو اعتداء جنسى لشخص آخر بأي جزء أو شيء من الجسد. يمكن أن يكون ذلك من قبل أي شخص تعرفه أو لا تعرفه الناجية، في إطار الزواج والعلاقات، وأثناء النزاع المسلح.

4-الاتجار بالبشر:

الاتجار بالبشر هو تملك واستغلال الاشخاص بوسائل مثل القوة أو الاحتيال أو الإكراه أو الخداع. هذه الجريمة النكراء يقع ضحاياها ملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وكثير منهن يتعرضن للاستغلال الجنسي.

5-تشويه الأعضاء التناسلية للإناث:

يشمل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الإجراءات التي تعمد إلى تغيير أو التسبب في إصابة الأعضاء التناسلية الأنثوية لأسباب غير طبية. تختلف الممارسة والدوافع وراءها من مكان إلى آخر. يعتبر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية معيارًا اجتماعيًا، وغالبًا ما يُعتبر خطوة ضرورية في إعداد الفتيات لمرحلة البلوغ والزواج، وعادة ما تكون مدفوعة بالمعتقدات حول الجنس وعلاقته بالتعبير الجنسي المناسب. تم تصنيفها لأول مرة على أنها عنف في عام 1997 من خلال بيان مشترك صادر عن منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

6-زواج الأطفال:

يشير زواج الأطفال إلى أي زواج يكون فيه أحد الزوجين أو كلاهما أقل من 18 عامًا.

7-العنف عبر الإنترنت أو العنف الرقمى:

يشير العنف الرقمي أو عبر الإنترنت ضد المرأة إلى أي عمل من أعمال العنف التي يتم ارتكابها أو المساعدة عليها أو تفاقمها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الحاسوب والرسائل النصية والبريد الإلكتروني وما إلى ذلك) ضد امرأة لأنها امرأة.

يمكن أن يشمل العنف عبر الإنترنت ما يلي:

أ-التنمر الإلكتروني:

يتضمن التنمر الإلكتروني إرسال رسائل تخويف أو تهديد.

ب-الرسائل الجنسية غير الرضائية:

تتضمن الرسائل الجنسية غير الرضائية إرسال رسائل أو صور صريحة دون موافقة المستلمة.

جالإفصاح عن المعلومات الشخصية

يتضمن هذا النوع الكشف العلني عن معلومات خاصة أو تعريفية للضحية.

8-العنف اللفظي: يعد من أكثر أشكال العنف تأثيراً على الصحة النفسية للمرأة، وهو النوع الأكثر انتشاراً في المجتمعات، وقد يكون من خلال شتم المرأة بألفاظ بذيئة، أو إحراجها أمام الآخرين، أو السخرية منها، أو الصراخ عليها.

9-العنف الاجتماعي: والناجم عن النظرة القاصرة للمرأة كوجود ودور ووظيفة. إن التعصب لبعض الأفكار والطروحات والعادات والتقاليد التي تحط من قيمة المرأة أدى لتعرض المرأة لأشكال من القهر والاضطهاد والعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وذلك يحدث بشكل عام في الأماكن العامة أو المؤسسات التعليمية أو الإتجار بالنساء وتارة تتعرض للعنف في مجال عملها من قبل الرئيس أو الزملاء في العمل كالإهانة والتحقير وتقليل الأجر أو مصادرته في بعض الأحيان أو التميز ضد المرأة في العمل ومنعها من حقوقها في تقلد المناصب ، وتارة يتم طردها من العمل إن لم يتم استغلال أنوثتها كما انه يشمل منع المرأة من العمل أو التعليم مما يفرض عليها حصار اجتماعي ولا يعطي لها فرصة التواصل مع المجتمع وأخذ فرصتها في التعليم والعمل مما يرفع من مستواها الاجتماعي والاقتصادي.

10-العنف الصحي: ويشمل الحرمان من الظروف الصحية المناسبة ، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية، وتعنى قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب دون التعرض للمخاطر المصاحبة لتقارب الأحمال فتحرم من المراجعات الطبية وأخذ التطعيمات الضرورية ، والتغنية الجيدة للزوجة الحامل والمباعدة بين الأحمال، وعدم السماح لها باستخدام وسائل منع الحمل في بعض البلدان، وازدياد أعداد وفيات المواليد الإناث مقارنة بالذكور نتيجة لنقص الرعاية الصحية والتغذية المناسبة.

11-العنف السياسي: الناجم عن تلازم النظرة الدونية للمرأة كإنسانة مع حرمانها من مكانتها الوطنية ضمن الدولة الحديثة، ويتمثل باعتبارها كائنًا لا يستحق المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية لذا فإن سلب حرية المرأة في التعبير عن رأيها السياسي و عدم السماح لها بالمشاركة في صنع القرار ومنعها من حق التصويت والتصدي لمناصب في الدولة يُعتبر من أهم مظاهر العنف السياسي.

اسباب ظهور العنف ضد المراه:

في الواقع هناك العديد من الأسباب التي تسهم في حدوث العنف ضد المرأة، فالعنف لا يولد من فراغ وإنما هو نتاج ظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية وعوامل نفسية مختلفة، يمكن ان تتمثل في الاتى:

1-أسباب نفسية: الأسباب النفسية التي تشكلت في شخصيات مرتكبي العنف ضد المرأة في الصغر تؤثر بشكل كبير في سلوكياتهم والتي تظهر على شكل سلوك عدائي في الكبر؛ ومن أبرز هذه العوامل النفسية تعرض مرتكب العنف للإيذاء بأي شكل من الأشكال في طفولته، أو وجوده في بيئة أسرية تنتشر بها حالات تعنيف الأبوين، أو اعتداء الأب على الأم باي شكل من الأشكال، إلى جانب اضطرابات الشخصية التي قد تؤدي إلى خلق شخصية معادية للمجتمع، فالتحكم في العنف يرتبط بزيادة قدرة الفرد على التحكم في انفعالاته، كما أن المرض النفسي الذي يصيب بعض الأفراد سبب في ممارسة العنف وأن الشخصية المعنفة شخصية مريضة.

2-اسباب اجتماعية: الأسباب الاجتماعية من أبرزالاسباب لارتكاب العنف ضد المرأة، وتشمل تدني مستوى التعليم وتفشي الجهل بين أفراد المجتمع، وتدني المستويات المعيشية، وتفشي البطالة والفقر، الاستثناء اوالتقليل من فرص المرأة في الحصول على التعليم والعمل، بالإضافة إلى المعايير الثقافية المجتمعية التي تشمل تقبل العنف ضد المرأة كوسيلة للحل وتسوية الخلافات. و تشكل هذه الأسباب مجتمعة ضغوطات نفسية على معيلي الأسره، فالاعتقادات الثقافية وثقافة الذكورة والاعتماد الاقتصادي تؤدي إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ومن خلال تنشئة الرجل بشكل مختلف عن المرأة فالرجل يتوقع منه المجتمع أن يسلك طريقه بعدوانية، ويرفض المجتمع هذا السلوك العدواني إذا صدر من المرأة.

ويتمثل في الأعراف الاجتماعية فى بعض الثقافات أن المرأة لا تخاف إلا بالضرب ونتيجة لهذه الاتجاهات الثقافية والاجتماعية تفرض القيود على حرية الإناث، فالفتاة من الطفولة تجري تنشئتها على أن تكون هادئة ولا يسمح لها بالخروج مع الأصدقاء، في حين ان الولد يحصل علي وقت أكبر للعب والخروج مع الأصدقاء ويسمح له أن ينطلق خارج المنزل ليلعب، ومن هنا يعد العنف مؤشرًا لفشل الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية.

3-أسباب زوجية: يتمثل ذلك في الغيرة المذمومة، الشعور بعدم الأمن وانخفاض الثقة بالزوجة مما يجعل الرجل يميل إلى القوة في سلوكه مع المرأة، ويحول حياتها إلى ذل وهوان ، أو يتبادر للزوجة أن هناك أمرأة أخري في حياته، وينشأ الصراع الزوجي من عدم إتفاق الزوج والزوجة بشأن أدوارهم في الحياة وبيئة العمل، ونقص في أساليب ومهارات التواصل التي يستخدمها الزوج مع الزوجة، إذ يصعب عليه التعبير عن أفكاره ومشاعره وانفعالاته.

4-أسباب ثقافية: العنف مفهوم ثقافي اجتماعي يختلف من مجتمع لأخر ومن ثقافة لأخري، فهناك ثقافات تعزز الدور السيادي والمهيمن للرجل في الأسرة في حين تطلب من المرأة أن تمارس أدوار الخضوع لمطالب الرجل وإلا تعرضت لعنف جسدي من قبل الرجل، كما توجد بعض الثقافات التي تدعم استقلالية الرجل بشكل واضح وكأنه ليس في المرأة من حاجة فتعمل تلك الثقافة علي تكريس تفوق قيم الذكورة التي لا تؤمن بتوازن القوي بين الذكور والإناث، الجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما له من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمعنف بها، فجهل المرأة بحقوقها و واجباتها من طرف، وجهل الأخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود.

5-أسباب قانونية: للقانون بما يتضمنه من أحكام وجزاءات دورًا كبيرًا في تكريس ثقافة العنف ضد المرأة كوسيلة لفض النزاع بصورته المباشرة وغير المباشرة، وكذلك في تأصيل سلوكيات وممارسات العنف في المجتمعات الإنسانية، فهو لا يضع حدودًا وقوانين واضحة لكل فرد يعتدي على المرأه حتى لا يتفشى العنف في المجتمع، وهناك من الدول من سعت لتشريع

قانون خاص للعنف ضد المرأة، وأخري لا تري حتى الآن ضرورة لتشريع قانون يحمي المرأة، مبررة ذلك في أن العنف شأن عائلي ينبغي إلا يتعدي إطارها.

6-أسباب اقتصادية: تُعد من أهم دوافع وأسباب العنف ضد المرأة، ويعود السبب في ذلك إلى ضغوطات الحياة، والظروف الاقتصادية الصعبة، الفقر والبطالة وانخفاض الدخل أوالشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات الاقتصادية، وإسراف المرأة في الاستهلاك أحياناً وكلما ازداد الشعور بالحرمان ازداد القيام بالعنف، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة حيث يكون من الصعب الحصول على فرص عمل وكذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة، فمن يعول المرأه يحق له تعنيفها وذلك عبر إذلالها وتصغيرها من هذه الناحية. ومن الطرف الآخر تقبل المرأه بهذا العنف لأنها لا تتمكن من إعالة نفسها أو إعالة أولادها.

7-أسباب شخصية: تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك ، مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والتجرأ أكثر، وقد تجلى هذه الحالة أكثر عند فقد المرأة من تلتجأ إليه، ومن يقوم بحمايتها.

8-الأسباب التربوية: قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وغير واثقة، ويؤدي إلى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة، العادات والتقاليد فهناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير وتضئيل المرأة ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره حيث يعطي الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ إنها لا تحمل ذنبأ سوى أنها ولدت أنثى.

9-الأسباب البيئية: فالمشكلات البيئية التي تضغط على الإنسان كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان وغيرها، بالإضافة إلى ذلك ما تسببه البيئة في إحباط الفرد، حيث لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، مما يدفعه دفعًا نحو العنف ليؤدي إلى انفجاره على من هو أضعف منه المرأه.

10-الاسباب الدينية: إن ظواهر العنف التي يشهدها المجتمع سببها غياب الوعي والوازع الديني والأخلاقي والثقافي، وبعد المؤسسات الدينية عن الخطابة ونصح الشباب وتعليمهم، مما أدى إلى محاولة إقصاء الجانب الخلقي.

ويمكننا تلخيص ما سبق من اسباب في النقاط التالية:

- 1-النظرة القيمية الخاطئة والتي لا تنظر للمرأة كإنسانة كاملة الإنسانية حقًا وواجبًا. وهذا ما يؤسس لحياة تقوم على التهميش والاحتقار للمرأة.
- 2- التخلف الثقافي العام وما يفرزه من جهل بمكونات الحضارة والتطور البشري الواجب أن ينهض على أكتاف المرأة والرجل على حد سواء ضمن معادلة التكامل بينهما لصنع الحياة الهادفة والمتقدمة.
- 3- التوظيف السيء للسلطة سواء كان ذلك داخل الأسرة أو الطبقة الاجتماعية أو الدولة، إذ يقوم على التعالي والسحق لحقوق الأضعف داخل هذه الأطر المجتمعية.
- 4- قيمومة التقاليد والعادات الاجتماعية الخاطئة التي تحول دون تنامي دور المرأة وإبداعها
 لإتحاف الحياة بمقومات النهضة.
- 5- ضعف المرأة نفسها في المطالبة بحقوقها الإنسانية والوطنية والعمل لتفعيل وتنامي دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- 6- الاستبداد السياسي المانع من تطور المجتمع ككل والذي يقف حجر عثرة أمام البناء العصري للدولة والسلطة.
- 7- انعدام الديمقراطية بما تعنيه من حكم القانون والمؤسسات والتعددية واحترام وقبول الآخر كثقافة وآلية تحكم المجتمع والدولة بحيث تكون قادرة على احترام مواطنيها وتنميتهم وحمايتهم.
- 8- ثقل الأزمات الاقتصادية الخانقة وما تفرزه من عنف عام بسبب التضخم والفقر والبطالة والحاجة، ويحتل العامل الاقتصادي 45% من حالات العنف ضد المرأة.

9- تداعيات الحروب الكارثية وما تخلقه من ثقافة للعنف وشيوع للقتل وتجاوز لحقوق الإنسان، وبما تفرزه من نتائج مدمرة للاقتصاد والأمن والتماسك والسلام الاجتماعي.

10- الآثار السلبية للتدهور التعليمي والتربوي والصحي والبيئي والدينى الذي يشل نمو وتطور المجتمع بكافة شرائحه.

الاثار المترتبة على العنف ضد المرأة:

-الآثار الصحية: يتسبب عنف الشريك البدني والجنسي والنفسي في معاناة المرأة من مشاكل صحية جسيمة بدنية ونفسية وجنسية وإنجابية في الأجلين القصير والطويل، كما تؤثر على صحة أطفالها وعافيتهم. ويؤدي هذا العنف إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تتكبدها النساء وأسرهن ومجتمعاتهن، ويمكن أن يسفر عما يلي:

أ-عواقب مميتة مثل القتل أو الانتحار.

ب-حالات حمل غير مرغوب فيها، وحالات إجهاض متعمدة، ومشاكل صحية نسائية، وعدوى أمراض منقولة جنسياً، ومنها عدوى فيروس العوز المناعى البشري.

جـارتباط عنف الشريك أثناء الحمل بزيادة احتمال التعرض للإجهاض تلقائياً والوضع قبل الأوان وانخفاض وزن الطفل عند الولادة. ما تنطوي عليه أشكال العنف هذه من احتمالات الإصابة بالاكتئاب واضطرابات الإجهاد اللاحقة للصدمة والاضطرابات الأخرى المسببة للقلق، والمعاناة من صعوبات في عادات الأكل.

د- قد تشمل أيضاً المعاناة من الصداع ومتلازمات الألم (آلام الظهر والبطن وآلام الحوض المزمنة والألم الليفي العضلي) واضطرابات المعدة والأمعاء ومحدودية الحركة واعتلال الصحة بشكل عام.

كما قد يؤدي العنف الجنسي، وخاصة أثناء الطفولة، زيادة احتمال ممارسة التدخين وتعاطي مواد الإدمان والكحول وانتهاج سلوكيات جنسية خطرة. كما يرتبط أيضاً بارتكاب العنف (بالنسبة للإناث).

2-الآثار الجسدية: النساء المعنفات واللواتي قد تعرّضن للعنف الجسدي يُعانين من تدنّي مستوى الصحة الجسدية والعقلية بشكل أسوأ بكثير من النساء اللواتي لم يتعرّضن لسوء المعاملة؛ وذلك بسبب قلة المناعة الناتجة عن الحالة النفسية المتضررة بالإضافة إلى إهمال

الذات، وتتعدد الإصابات الناتجة عن الاعتداءات الجسدية والجنسية وتتراوح شدّتها من الكدمات الخفيفة والكسور إلى الإعاقات المزمنة التي تحتاج إلى علاج طبي متخصص، كدمات في الوجه والعيون وكسور العظام و اضطرابات النوم والأرق وتصبب العرق وسرعة نبضات القلب وصعوبة في التنفس وآلام البطن وفقدان الشهية وارتجاف الأعضاء وشحوب الوجه والذبحة الصدرية وقرحة المعدة أو قرحة الإثنى عشر والربو الشعب.

3-الآثار النفسية: يكون من الصعب حصر المخاطر النفسية التي يخلفها العنف على المرأة، ويمكن أن نجملها في فقدانها لثقتها واحترامها لنفسها ورسم صورة مشوهة عن الذات، شعورها بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها، الوحدة والإحباط والكآبة والعجز لعدم تحقيق الأمن في الأسرة وشعورها بالظلم والتوتر والقلق ويظهر على تعابير وجهها غير الإرادية والشعورية، قلق مزمن يؤثر علي سلوكها وتصرفاتها ، إحساسها بالذل وسرعة الشعور بالإهانة، عدم شعورها بالطمأنينة أو الاستقرار النفسي، شعورها بأنها ناقصة العقل ، اضطراب في الصحة النفسية والخوف من المستقبل وصعوبة السيطرة علي المشاعر والانفعالات، فقدانها الإحساس بالمبادرة وعدم القدرة على اتخاذ القرار.

4-الآثار الاجتماعية تعاني المرأة المتعرضة للعنف من مشاكل اجتماعية لعل أبرزها:

أ-التفكك الأسري: يمثل التفكك بين الزوجين مظهرا سلبياً يعبر عنه بامتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية، الهجر أو الطلاق أو تعدد الزوجات أو غياب أحد الزوجين لفترة طويلة.

ب-سوء العلاقة بين أهل الزوجة وأهل الزوج: ينتج عن العنف اضطرابات في علاقات الزوجين وخصوصاً العلاقة بين أهل الزوجين، فتحدث القطيعة بينهما وتكثر المشاكل، وهذا سلوك مضر يفتت عضد المجتمع وتماسكه الاجتماعي.

ج-الطلاق: يتسبب العنف ضد المرأة في طلبها الطلاق بسبب تمزق العلاقة مع زوجها المعنف، وهذا بدوره يؤدي إلي مخاطر ليس فقط علي المرأة بل على الأبناء وتشردهم وفشلهم في تكوين القيم الاجتماعية وعدم الثقة بالآخرين، وتشتت أفراد الأسرة جميعهم، وهذا ما يؤدي إلى غرس ثقافة العنف عبر الأجيال.

د-عدم تنشئة الأبناء وتربيتهم تربية متوازنة: عندما تعاني التربية من وجود مربيات معنفات تمارس بحثهن عن العنف والإيذاء، ستفشل عند ذلك المرأة في إعداد التنشئة النفسية والاجتماعية المتوازنة لدي أبنائها، فأسلوب التنشئة الاجتماعية السيئ داخل الأسرة ينعكس سلباً على حياة الأبناء.

هـمخالفة الاطفال للقواعد: لاشك أن أسر هؤلاء الاطفال تتسم بالتفكك وعدم الاستقرار الأسري، وشيوع العنف، حيث تربوا في بيوت محطمة بالانفصال أو الهجر أو الطلاق أو التفكك الأسري، فشعور الطفل بالرعب وعدم الأمان داخل الأسرة يجعله سيئ الطباع فيقدم علي الانحراف والعنف.

و-إشاعة روح العدوانية بين الأفراد: يعد العدوان أحد ردود الفعل الناشئة عن التنشئة الاجتماعية السيئة والتي نتجت عن إقصاء التنشئة السليمة لأفراد المجتمع، فالشخص الذي يعاني من العنف تجده يعبر عن كبته وغضبه على الأفراد والمجتمع من خلال العدوان الذي يظهره.

5-الآثار الاقتصادية: تعتمد المرأة في الأسرة عادة علي الأب من الناحية الاقتصادية مما يعمق حالة من التبعية الاقتصادية لديها من جهة، ويعمق حالة الهيمنة والسيطرة لدي الأزواج الذكور من جهة أخري، وفي حالة تعرض الزوجات للعنف الجسدي وبقائهن في إطار العلاقة الزوجية، فإن احتمال تعرضهن للتهديد، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المادية كقطع النقود عنهن أو إعطائهن مبالغ قليلة جدا من المال ومحاسبتهم علي النفقات المادية كافة التي يقمن بها، كما تمثل هذه المواقف والسلوكيات عائقا أمام أفراد الأسرة لأن يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي وفقدان منزلها وأشياء كانت تملكها فتلجأ إلي العيش في الملاجئ والشوارع وتكبد تكاليف اقتصادية ضخمة.

بعض النماذج تم رصدها:

-جرائم العنف:

1. الاعتداء على سيده بالزيتون من قبل طليفها

- يوم الجمعه 9 سبتمبر 2022 ذهبت "أ،م، ع" لتستلم منقولات شقتها بعد طلاقها فقام طليقها بطردها وقالها "لو مش هتمشي من الشقه هلبسك قضيه اداب وهاخد الاولاد وضربها وحررت محضر بضربها وعند ذهابها لأخذ محتويات شقتها علشان تنقل في شفه آخرى على حسابها رفض تسليمها المنقولات وكمان ضربها وأطلق عليا عيار ناري واستغل وجود محامي يسكن بالشقه المجاوره واعطاه المسدس واستغل جميع الضغوط عليها حتى تنازلت أمام النيابه وكأنه نسى انها امرأه ولديها طفلين منه.

2. الاعتداء على فتاه بسلاح ابيض بمنطقه رمسيس.

انتشر بمواقع التواصل الاحتماعي مقطع فيديو مظهر فيه شخص و بحوزته سلاح أبيض. في منطقه رمسيس قام شاب بالاعتداء على فتاه بالسلاح

وبالفحص وبإستخدام التقنيات الحديثة أمكن تحديد الشخص، وعقب تقنين الإجراءات تم ضبطه (له معلومات جنائية – مقيم بمنطقة السيدة زينب بالقاهرة)

وبمناقشته أقر بتوجهه إلى منطقة رمسيس لمقابلة إحدى الفتيات لقيامها بمغافلتها وسرقة هاتفها المحمول، وعند رؤيته لها قام بإشهار السلاح الأبيض لإجبارها على تسليمه الهاتف.

تم اتخاذ الإجراءات القانونية، واخطرت النيابة العامة ، التي امرت بسرعة ارسال تحريات المباحث الجنائية حول الواقعة.

3. الاعتداء على فتاه بالاسماعيليه

-في يوليو 2022 ، انتشر فيدو بمواقع التواصل الاجتماعى تعرضت فتاه للتعذيب عبر قيام شخصين بالتعدى بالضرب عليها وهي مقيدة بالحبال داخل أحد المساكن بالإسماعيلية)، تمكنت اجهزه الامن من تحديد المجنى عليها (مقيمة بدائرة قسم شرطة ثان الإسماعيلية)، وتبين قيام (زوج شقيقتها وشقيقها) بالتعدى عليها بالضرب، عقب تقييدها بالحبال بتحريض من (والدتها وخالها) إثر اعتيادها ترك مسكنها، كما تبين قيام (شقيقتها) بتصوير واقعة التعدى عليها بقصد تأديبها.

4. اعتداء اب على ابنته بسب الميراث بالمعادي

-بتاريخ 14 يونيو 2022 ، قام اب بأختطاف لابنته بمنطقة المعادى واحتجازها والتعدي عليها ضربًا، وكان ذلك منذ إبلاغ زوجة جدها بالواقعة، بسبب خلافات الميراث، بعد حصول زوجه جد المجني عليها على حكم قضائي بحضائة الفتاه وولايتها التعليمية حتى وفاتها، ونشوب خلافات بين الأب وابنته بعد وصية جدها بثلث تركته لها، وأنه يوم الواقعة قد حضر لمسكنها وتعدى على ابنته ضربًا واصطحبها كرهًا عنها على مرأى من أفراد أمن معينين لتأمين إحدى المنشآت على مقربة من المسكن.

قررت النيابة العامة إحضار والد الفتاه ، فامتثل بالحضور، ونفذ قرار النيابة العامة الصادر بإحضار ابنته لسماع شهادتها، حيث شهدت بإقامتها برفقة جدها وزوجته المبلغة منذ أن كان عمرها خمسة شهور حين كان والدها يقيم بدولة اليابان، وأنها لرفضها طلب والدها استكمال دراستها بالخارج استصدر جدها الحكم القضائي المشار إليه، وانقطعت صلتها به حتى وفاة جدها، ونشبت بعد ذلك خلافات بينها وبين والدها بسبب التركة التي آلت إليها من جدها، حتى حضر والدها لمسكن جدها وتعدى عليها ضربًا وجذبها كرهًا عنها إلى خارج المسكن واصطحبها عنوة لمسكنه، وهناك والى التعدي عليها بالضرب، واحتجزها بغرفة بالمسكن، فضلًا عن سرقته هاتفها المحمول، وأضافت بأنها قد حاولت الفرار من المسكن دون جدوى. وقد ناظرت النيابة العامة إصابة بعينها قررت بأنها من جراء تعدي والدها عليها، مؤكدةً عدم رغبتها في إقامتها معه.

-جرائم القتل:

5. قتل فتاه المنوفيه

-في 3 سبتمبر 2022 ، قتلت الفتاة "أماني عبد الكريم النجار"، البالغه من العمر 19 عامًا، بمحافظة المنوفية طالبة في كلية التربية الرياضية، على يد شاب يدعى "أحمد فتحي" البالغ من العمر 29 عامًا ويقيم في القرية نفسها، حيث أنتظر حين خروجها من منزلها، وأطلق عليها الرصاص في الشارع ، كنوع من الانتقام والثأر لكرامته بعد رفض أهلها الزواج منه، وتم نقلها إلى مستشفى بركة السبع المركزي، وكانت قد فارقت الحياة إثر تعرضها لطلق ناري خرطوش.

6. قتل فتاه قنا على بد ولدتها وشقيقها

-تعرضت الطفله دعء " 17 عام " للقتل والتعذيب في 1 سبتمبر 2022 ،علي يد والدتها وشقيقها، تخلصا منها بعد التعدي عليها بالضرب وتعذيبها، وإلقائها من الطابق الثالث بجزيرة الحمودي التابعة لمركز الوقف شمال محافظة قنا، تم نقل الجثة إلى المستشفى، وتحرر محضر بالواقعة وأخطرت الجهات المختصة لتتولى التحقيقات،حيث جاء تقرير مفتش الصحة، أن

الجثة بها آثار كدمات وتعذيب في مناطق مختلفة بالجسم، ولذلك تم ندب الطب الشرعي لتشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة .

7. قتل فتاه المول بالبحيره

-في سبتمبر 2021 ، بمدينة كفر الدوار بالبحيرة قد شهدت جريمة بشعة حيث أقدم 3 أشخاص بقتل سكرتيرة طبيب تدعى نجلاء نعمة الله أثناء عملها بالعيادة لحجز مواعيد المرضى، بعد ان عقدوا العزم على إزهاق روحها منذ شهرين قبل الواقعة، وأعدوا أسلحة بيضاء وأقراصاً منومة وأدوات أخرى، واستغلت صديقتها علاقة صداقتها بالمجني عليها فالتقتها بدعوى زيارتها، وما إن اختلت بها حتى استدعت شركائها الآخرين

ووضعوا مادة مخدرة للمجنى عليها داخل كوب عصير، إلا أنها لم تتناوله فقاموا بخنقها بالطرحة التى كانت ترتديها ثم قاموا بضربها بقوة على رأسها و قاموا بالاستيلاء على مبلغ مالى والحلى الخاصة بها وهى عبارة عن خاتم وسلسلة ذهبية

وتم تشكيل فريق بحث لكشف غموض وملابسات الحادث، وتم تفريغ كاميرات المراقبة بمكان الواقعة والاستماع لشهادة الشهود وإجراء التحريات المكثفة للوصول إلى الجناة، وتم القاء القبض عليهم واحالتهم للمحاكمه وجاء قرار محكمة جنايات الإسكندرية، إحالة أوراق المتهمين في قضية قتل نجلاء لفضيلة المفتى.

8. قتل سيده المنوفيه على يد زوجها

شهدت محافظة المنوفية واقعة مأساوية ومفجعة، يوم الخميس الموافق 15 من شهر سبتمبر 2022، حيث لقيت ربة منزل تدعى هدير، تبلغ من العمر 30 عامًا، وتقيم في إحدى القرى التابعة إلى مركز قويسنا، مصرعها على يد زوجها المدعو محمد، يبلغ من العمر 35 عامًا ويعمل سائق، والذي أنهى حياتها بعد وصلة من الضرب والتعذيب استمرت لمدة 4 أيام؛ وذلك بسبب شكه في سلوكها.

حيث استقبلت مستشفي قويسنا سيدة في الثلاثين من عمرها فاقدة للوعي اثر إصابات وكدمات وسحجات في جميع أنحاء جسدها. حاول الأطباء إنقاذها الا أنهم أبلغوا زوجها بأنها فقدت حياتها ولكن شك الأطباء في ذلك فقاموا باحتجاز الزوج وإبلاغ قسم الشرطة التي حضرت واصطحبت الزوج الي قسم شرطة قويسنا في المنوفية.

انهار الزوج وأكد أنه تعدي علي زوجته بالضرب لشكه الدائم في سلوكها حيث قام بتقييدها بالحبال والتعدي عليها بالضرب المبرح 4 أيام حتى فقدت الوعي فاصطحبها الي مستشفي قويسنا ، لمحاولة إنقاذ حياتها.

9. قتل فتاه المنيا على يد خطيبها

-في نوفمبر 2020 ، كانت جريمة قتل الفتاه "رحمه" طالبة التمريض التي اختفت لمدة يومين ، ثم عُثر على جثتها ملقاه بجانب ترعة، إذ تبين أن القاتل هو خطيبها وذلك لرغبته في فسخ الخطبة، حتى يتمكن من استرداد المصوغات الذهبية المقدمة إليها "الشبكة" من أسرتها وتعود أحداث الواقعة عندما قدم بلاغ بتغيب "رحمة م ر" 21 عاما طالبة بمعهد التمريض ومقيمة بقرية زهره، وعقب ذلك تم العثور علي جثتها ملقاة بترعة علي جانب الإبراهيمية أمام قرية البرجاية،وبالفحص والتحرى تبين قيام "ع. م.ع" 36 عاما، بدون عمل، مقيم بنفس الناحية باستدراج خطيبته عن طريق الهاتف وقاما باستقلال دراجة بخارية لمكان الواقعة وقام بإغراقها بترعة الإبراهيمية، وبضبطه وبمواجهته إعترف بإرتكاب الواقعة، لرغبته في فسخ بإغراقها بترعة الإبراهيمية، المنبطة وبمواجهته إعترف بإرتكاب الواقعة، لرغبته في فسخ الخطبة، ولكي يتمكن من استرداد المصوغات الذهبية المقدمة إليها "الشبكة" من أهليتها، وتم إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وتحرر المحضر رقم 10486 إداري مركز المنيا .

10. وفاه فتاه طلخا على يد صديقها

-بتاريخ 26 ديسمبر 2020 ، تقدم " هاشم ح م " 29 سنة عامل، ومقيم بالجيزة ، و" الدسوقى. ر" 48 سنة عامل، ومقيم في ميت الكرما التابعة لمركز طلخا، ببلاغ إلى نيابة طلخا، يفيد بأن وفاه شقيقة الأول، وشقيقة زوجة الثاني، منذ ثلاثة شهور، وفي ذلك الحين كان قد عثر على شقيقته " نحمده ح م 28 سنة " داخل خزان مياه أعلى سطح منزلها، وبعد أن عثر على قام بإنزالها إلى شقته واعتقد بأن الوفاة نتيجة سقوطها داخل الخزان ولا توجد شبهة جنائية، وتم إنهاء إجراءات الدفن بأن شقيقته سقطت داخل الحمام نتيجة الاختثاق بالغاز، وأشار إلى أنه أثناء مراجعة الرسائل على برنامج الواتس اب، اكتشف وجود رسالة موجهة لأحد الأشخاص تطلب منه مقابلتها في يوم الحادث أعلى سطح المنزل، وهو ما آثار الشك بوجود علاقة بينهما، باستدعاء المذكور ومناقشته وبمواجهته اعترف بوجود علاقة بينهما، وبالفعل يوم الحادث طلبت منه الحضور، ونشبت مشادة بينهما لرغبتها في الإعلان عن العلاقة بينهما، وخوفه من افتضاح أمره، وأن تعرف زوجته بالعلاقة، فقام بإلقاءها داخل خزان المياه الموجود أعلى السطح.

وتم تحرير المحضر رقم 2722 إدارى مركز طلخا لسنة 2020، أمرت النيابة باستخراج الجثمان، وبتوقيع الكشف عليها تبين وجود شبهة جنائية فى الحادث، وقررت النيابة بحبس المتهم أربعة أيام على ذمة التحقيق، وطلبت تحريات المباحث عن الواقعة.

11. وفاه ربه منزل على يد زوجها بالزقازيق

-في ديسمبر 2020 ، توفت "أ، م ، ب "30 عام مقيمة بقرية بنايوس ربة منزل إثر إصابتها بطلق نارى من زوجها "أ،م. ع" 22 عامًا عامل مقيم بمركز الزقازيق حيث أصابها بطلق

ناري في الرأس بعد، خروج طلقة من السلاح استقرت في رأس المجني عليها أودت بحياتها، وتلقي مركز شرطه الزقازيق بلاغ بالواقعه رقم 5907 لسنة 2020 جنايات أمن دولة طواريء والمقيدة برقم 320 لسنة 2020 كلي أمن دولة طوارئ جنوب الزقاريق.

-جرائم الضرب الذي ادى إلى وفاه:

12. ضرب طفله حتى الوفاه

-في يناير 2020 ، قام "ر.ع" 34 سنة، بالتعذيب و الاعتداء على نجلة زوجته بالضرب المبرح حتى لفظت أنفاسها الأخيرة، متأثرة بجراحها، وجهت محكمة جنايات شمال القاهرة المنعقدة بمجمع محاكم العباسية تهمة الضرب الذي أفضى إلى وفاة الطفلة، والتي قضت بمعاقبة المتهمين بالسجن المشدد 15 عامًا.

13. قتل فتاه الاسماعيليه

-بتاريخ يونيو 2022 ، قام تاجر أسماك شهير يدعى بصلة مقيم بمنطقة أبو عطوة بالإسماعيلية، بقتل مراهقة عمرها 17 عامًا، ومحاولة التخلص من جثتها، بعد أن قام بوضعها في ثلاجة الأسماك.

كما تستر الأب على تلك الجريمة رغم عمله بتفاصيل ما حدث بل ومحاولته دفنها بدون ترخيص .

وبحسب ما أوردته الأجهزة الأمنية فإن عامل عمره "49 عامًا" ومقيم بدائرة قسم أول الإسماعيلية، وتاجر أسماك عمره 37 عامًا، له معلومات جنائية شرع في تكفين جثمان المتوفية بالشقة محل سكن تاجر الأسماك، تمهيدًا لدفنها دون استخراج تصاريح، كما قاما بوضع جثمانها بمخزن خاص بمحل تاجر الأسماك الكائن بذات العقار.

واعترف تاجر الاسماك بارتكابه الجريمه، وأضاف بارتباطه وابنة االعامل بعلاقة، وحال تواجدها بمسكنه حدثت بينهما مشادة كلامية تطورت لمشاجرة، قام على إثرها بالتعدي عليها بالضرب، فأحدث إصابتها التي أودت بحياتها

المتهم، في اليوم الثانى عقب ارتكابه الجريمة، وإخفائه الجثة في ثلاجة الأسماك، قام بإبلاغ النجدة عن الواقعة بعدما فشل في التصرف ويذكران له معلومات جنائية وسبق اتهامه في قضايا مخدرات.

وكشفت التحريات، أن المجنى عليها شابة 17 عامًا وتقيم بمنطقة المحطة الجديدة دائرة قسم أول الإسماعيلية، وتدمن مخدر "الشابو"، ويوم الحادث تعاطت هذا المخدر هي والمتهم، ثم دخلا في مشادة بينهم.

-جرائم الخطف والاغتصاب:

14. استدراج فتاه واغتصابها بمارينا

حيث قام ثلاثة وبينهم قاضي بمحكمة الاستئناف ، ٤ سنة، وصديقاه صاحبا شركة مقاولات والاخر صاحب شركه اجهزه كهربائيه باستدراج سكرتره كانت تعمل سكرتيرة صاحب شركه المقاولات التى قام بتعينها عن طريق موقع فيس بوك وأوهمها بعقد مؤتمر للاستثمار العقاري في الساحل الشمالي وأنه سوف يحتاجها معه

ورصدت كاميرات المراقبة تناول الثلاثه مع الفتاة عشاءً فاخرًا بأحد المطاعم الشهيرة ثم أكدوا لها أن الفنادق مغلقة بمارينا في الشتاء وأخبرها «الأول» أنه سيستأجر فيلا في مارينا، فوافقت وخصص لها غرفة في الطابق الثاني بالفيلا. وأكدت التحريات صحة أقوال الفتاة أنها اضطرت للمكوث معهم عقب طمأنة المتهم الأول لشقيقها هاتفيًا وأنها ستكون بمأمن برفقته إلا أنها فوجئت بدخول المتهمين الأول والثاني إلى حجرتها وجلوسهما بجوارها وتحسسهما جسدها فنهرتهما إلا أن المتهم الأول أسقطها أرضًا وشل حركتها بينما انقض عليها المتهم الثاني فقاومته حتى خارت قواها وفقدت وعيها

وتوصلت التحريات إلى أن المتهمين جردوا الفتاة من ملابسها وتناوبوا على اغتصابها وبعدما استيقظت وجدت نفسها عارية والجناة في حالة نوم، فهربت مستغيثة بالجيران حتى التقتها ربة منزل وقامت بمساعدتها في الاختباء من الجناة والاتصال بالإسعاف التي حضرت ونقلتها للمستشفى. وأثبتت التحقيقات صحة الواقعة وقيام المتهمين يومي 8 و9 ديسمبر 2020 بمارينا مركز شرطة العلمين بخطف المجني عليها بالتحايل بأن اتفقوا سويًا على استدراجها لمواقعتها كرها تم الحكم عليهم بالسجن المشدد 15 عام .

15. اغتصاب فتاه الهرم

قدمت فتاة بلاغًا في 15 يوليو 2022 ، اتهمت فيه 3 أشخاص بالاعتداء الجنسي عليها، داخل شقة يملكها أحد المعتدين في منطقة الهرم، وبإجراء التحريات تمكن رجال المباحث من تحديد هوية المتهمين والقبض عليهم، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاههم،.

16. الاعتداء على فتاه الشروق

- قضت محكمة جنايات القاهرة، في 12 سبتمبر2022 ، بمعاقبة "علاء م"، سائق ميكروباص، بالسجن المشدد ٣ سنوات ومصادرة السلاح، على خلفية اتهامه بهتك عرض فتاة داخل سيارة أجرة وتهديدها بسكين.

وجاء في أمر إحالة القضية رقم ٣٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ جنح الشروق، أن المتهم هتك عرض المجني عليها بالقوة بأن باغتها حال ترجلها من السيارة قيادته مشهرا سلاح أبيض في مواجهتها وجثم فوقها واستطالت يده إلى مواطن عفتها على النحو المبين بالتحقيقات، كما وجهت النيابة العامة للمتهم، أنه أحرز سلاح أبيض "سكين" دون مسوغ من الضرورة المهنية.

وشهدت المجني عليها، أنها حال ترجلها من السيارة قيادة المتهم، أشهر سلاح في مواجهتها وطرحها أرضًا وجثم فوقها فاستطالت يده إلى مواطن عفتها إلى أن اغاثاها عدد من المارة الذين تصادف وجودهم في ذلك الوقت.

-جرائم التحرش والابتزاز:

17. تحرش مدرس ثانوى

-في سبتمبر 2020، قضت المحكمة الإدارية العليا، بمجازاة المدرس (إ.م.خ) معلم خبير تخصص الزخرفة والإعلان بمدرسة ناصر الثانوية الصناعية بنات التابعة لإدارة شبرا التعليمية بالإحالة إلى المعاش لأنه تحرش بأكثر من طالبه بالمدرسة بوضع يده علي اجزاء من اجسامهن , كما اصطحب بعض الطالبات المتفوقات بسيارته الخاصة إلى مسابقة أوائل الطلبة وتحرش بهن بوضع يده على رجل أخرى تجلس بجواره، ولم يكتف بالتحرش بالطالبات داخل مقر المدرسة بل امتد التحرش إلى بيوتهن أثناء قيامه بإعطائهن دروس خصوصية بمنزل إحداهن بطلبه رفع رجل إحداهن للاتكاء عليها والإمساك بيدها وتقبيلها، وطلبه من جميع الطالبات فلوس المجموعة وعليها بوسة من كل طالبة، واعتاد سرده روايتات لطالبات مدرسة ناصر الثانوية الصناعية بنات واقعات بشأن بنات سيئة السمعة والخوض معهن في أمور تخدش الحياء حال قيامه بالتدريس لهن، كما اعتاد الإتيان بحركات وإيماءات جنسية أمام الطالبات.

18. استغلال فتاه التجمع

-بتاريخ 29 سبتمبر 2020 ، تم تداول استغاثه على مواقع التواصل الاجتماعى لفناه تعرفت علي شاب في في جيم شهير، استطاع أن يلفت انتباها وحدثت محادثة معه بشكل سطحي في البداية سرعان ما اعتادت على وجوده، وتقاربا سريعًا وأصبحا يتحدثان بشكل متواصل ويتقبلان خارج الجيم بشكل متكرر، وسرعان ما تحولت علاقة الصداقة إلى علاقة عاطفية ثم استدرجها لتصبح علاقة جنسية، لتجد نفسها أمام مجرم محترف على حسب قولها ابتزني ماديا بكل الطرق، لأكتشف بعد ما بحثت في تليفونه لأجد أشياء كارثية.. فلم أكن أنا ضحيته الأولى ولن أكون بالطبع الأخيرة."

واستطردت الفتاة في رسالتها التى تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعى: "قرأت محادثات أثناء نومه بينه وبين زوجة شخص شهير، واكتشفت أن هذا الشخص الوضيع على علاقة بهذه الزوجة وابنتها في نفس الوقت، وكان يتردد عليهن في منطقة غرب الجولف، ومحتفظ على هاتفه بصور لهذه السيدة قامت بإرسالها له. بالطبع هي مجرمة مثله لأنها تعرف أنه على علاقة عاطفية مع ابنتها في نفس الوقت الذي يقيم معاها علاقة غير مشروعة."

وعندما واجهته ضربني وابتزني ولكني قررت أن أخذ حقي وحق جميع الفتيات اللاتي قام بخداعهن واستغلالهن وسوف أقوم بإبلاغ السلطات بكل ما أعرفه عن هذا الشخص المجرم وعن ضحاياه،

19. الاعتداء على فتاه الاسكندريه

- في يوليو 2022 تم تداول مقطع فيديو في الاسكندرية تعرضت فيه فتاه إلى الاعتداء عليها ، حيث قام شخصين بالتعدي عليها، وقيامهما بخلع ملابسهما العلوية وكان أحدهما يرتدى قناع ويحملان (سلاح أبيض وماسورة حديدية) ، تمكنت الشرطة من تحديد هوية الشخصين وتبين أنهما (مقيمان بدائرة قسم شرطة ثان المنتزه "لهما معلومات جنائية")، تم ضبطهما وبحوزتهما (ماسورة، قناع، والسلاح الأبيض) المستخدمين في إرتكاب الواقعة.

20. التحرش بفتاه بمول اكتوبر

-بتاريخ 20 يوليو 2022 ، تقدم بلاغ الي قسم شرطة أول أكتوبر بمديرية أمن الجيزة، من مسئولى الأمن الإداري بأحد المولات التجارية بدائرة القسم بقيام أحد الأشخاص بالتعدى على إحدى الفتيات داخل المول.

تم التقابل مع (طالبة مقيمة- بدائرة قسم شرطة الجيزة)، والتى تضررت من (عامل - مقيم بدائرة قسم شرطة السلام بالقاهرة) لقيامه بالتحرش بها لفظياً أثناء تواجدها داخل المول، وبمواجهة المتهم اعترف بارتكاب الواقعة.

21. التحرش بفتاه بالمترو

-في يوليو 2022 ، قدمت إحدى الفتيات بلاغ في قسم شرطة قصر النيل بتعرضها للتحرش داخل مترو الأنفاق ، وبإلقاء القبض على المتهم عثر بحوزته على لفافة ورقية وتبين أن بها مخدر الحشيش والترمادول، وبمواجهته أكد حيازته للمخدر بقصد التعاطي، وجهت النيابة العامة للمتهم في القضية 7852 لسنة 2021، تهمة حيازة جوهر مخدري الحشيش والترامادول، والتحرش بفتاة داخل محطة مترو الأنفاق ، وقضت محكمة جنايات القاهرة، بمعاقبة المتهم بالتحرش بفتاة داخل مترو الأنفاق، وحيازة المواد المخدرة، بالحبس سنة مع الشغل وغرامة 10 آلاف جنيه.

22. ابتزاز طفله كرداسه

-أمرت النيابة العامة بشمال الجيزة بحبس شابين يوم 12 يونيه2021 ، لاتهامهما بالاعتداء على طفلة تبلغ من العمر 14 عامًا بمنطقة كرداسة، وابتزازها بصور وفيديوهات ، بعد تقديم بلاغ من أسرة الفتاة ، اتهمت فيه أحد الشباب بالاعتداء على ابنتها بعد استدراجها إلى شقة سكنية بمنطقة كرداسة، وتصويرها مقاطع فيديو وصور مخلة، واتهم والدى الطفلة، الشاب وصديق له بابتزاز الفتاة بالصور والفيديوهات التى التقاطها، لإجبارها على ممارسة أعمال منافية للآداب معهما، أو فضحها، وتم ضبط المتهمين وإحالتهما للنيابة العامة التى أصدرت قرار بحبسهم.

23. التشهير بأم وابتيها بالمنوفيه

حررت" أمنية " مقيمة بمركز تلا بالمنوفية، معلمة في وزارة التربية والتعليم، محضرًا الذي يحمل القضية رقم 12 لسنة 2022 بتاريخ 21 يونيه ، تتهم فيه " أحمد . خ . س، طالب جامعي"، بابتزازها وابنتيها" مريم" طالبة جامعية، توفيت مصابة بالسرطان، و"دعاء" طالبة جامعية ، من خلال نشر صور خاصة لهم والتشهير بهم عبر صفحات السوشيال ميديا، مشيرة إلى أنه يُصمم عناوين من مواقع تهاجم الأسرة أيضًا ، صدر ضده حكما بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة 6 الاف جنية لايقاف تنفيذ عقوبة الحبس موقتًا وغرامة 100الف جنية عن الاتهامات جميعًا.

24. ابتزاز فتاه سوهاج

قررت محكمة جنايات سوهاج برئاسة المستشار محمد رفاعى عبد الحافظ، يوم 12 سبتمبر2022، معاقبة "م.م.أ" عامل، بالسجن 15 سنة، لاتهامه بتهديد الفتاه "م.ش.س" على موقع التواصل الاجتماعى الفيس بوك، بنشر صور شخصية لها، والاعتداء عليها بمركز أخميم، حيث قام المتهم بتهديدها وابتزازها بنشر صورها الشخصية على الفيس بوك، وانتهاك حرمتها، تم القبض على المتهم، وبمواجهته اعترف بارتكاب الواقعة وتمت احالة القضية الى محكمة الجنايات والتى اصدرت حكمها المتقدم.

الجهود الدولية والمصرية لحمايه المرآه من العنف:

- أكدت هيئة الأمم المتحدة في الكثير من المناسبات عزمها على القضاء على جميع انماط العنف التي لا تزال المرأة عرضة له، حيث كثفت جهودها في وضع خطط واستراتيجيات للنهوض بالقضاء على العنف الموجه ضد المرأة في أوقات السلم والحرب، كما أن أجهزتها الرئيسية قد نوهت بضرورة محاربة جميع أشكال العنف ضد المرأة الذي يعيق تمتعها بحقوقها، وقد سعت الأمم المتحدة في ترسيخ قواعد دولية للحد من هذه الظاهرة، نظراً لأن المرأة لا تزال تعاني من المعاملة غير الإنسانية والقاسية والمهينة لوضعها

بما فيها العنف بشتى أنواعه، إذ تعتبر هذه الظاهرة صورة حقيقة لتبعية المرأة للرجل. ونظرا للدور المنوط بهيئة الأمم المتحدة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، فإن اجهزتها الرئيسية لم تتوارى هي الأخرى في وضع حد لظاهرة العنف التي ساور حكومات المجتمع الدولى القلق إزاء مثل هذه الأعمال التي تقلص من تمتع المرأة بحقوقها وتعيق مشاركتها في مناحي الحياة العامة والتنمية الشاملة، حيث شهد العالم منذ عام 1993 وحتى الآن قفزة نوعية في المناهضة ضد العنف والمستهدفة لمساندة المرأة المعنفة وحمايتها، كما ان صندوق اليونيفيم قد تبنى منذ تأسيسه عام 1994 استراتيجية طويلة الأمد لتفعيل المبادرات من اجل تعزيز حقوق المرأة من أبرزها الحملة الإقليمية لمكافحة العنف ضد النساء 1998 والتي تزامنت مع الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان. كما عقدت على مستوى هيئة الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات حول وضع المرأة لاسيما المتعلقة بالعنف الذي بات يشكل عائقا وانتهاكًا وتهديدًا لوضع المرأة خاصة مع تزايد نسبة العنف الموجه ضد المرأة في دول العالم، حيث شكلت الجهود النسائية دورًا كبيرًا في إبراز فهم ولفت الانتباه إلى وضع المرأة المعنفة من أجل كسب الاعتراف الدولي بأن العنف ضدها يتعلق اساسًا بحقوق الانسان ومن أبرزها المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمرأة المعقود بنيروبي في سنة 1985 الذي لاحظ انتشار واسع للعنف ضد النساء في كل المجتمعات، أما في أوائل التسعينات من القرن الماضي عقد أيضًا في عام 1993 المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ليفنيا الذي أكد في اعلانه اعلان برنامج وعمل فينيا على ضرورة القضاء على أشكال العنف الموجه ضد المرأة والفتاة في الحياة العامة والخاصة، وذلك بالقضاء على العنف القائم على اساس الجنس، كما دعت الجمعية العامة إلى ضرورة اعتماد إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لسنة 1993. أما بالنسبة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمنعقد في بكين بالصين عام 1995، فقد أشار النص الختامي إلى ضرورة القضاء على جميع أنماط العنف الموجه ضد المرأة والفتاة ومنعه بكل الوسائل مع اعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان، مما يجعل الدولة محل مساءلة في ما يخص

التدابير والإجراءات المتخذة ضد ظاهرة العنف. أعلنت منظمة الأمم المتحدة في عام 1999 يوم 25 نوفمبر من كل عام يومًا عالميًا للقضاء علي العنف ضد المرأة، وهو التاريخ الذي يخلد عملية الاغتيال الوحشية في عام 1960 للناشطات السياسيات الأخوات ميرابال" في جمهورية الومينكيان بأوامر من ديكتاتورها آنذاك رافييل تروخيلو، وفي إطار الاحتفال بهذا اليوم يدعو السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة بشكل سنوي جميع الحكومات بالوفاء بتعهداتها بوضع حد لجميع أشكال العنف ضد المرأة. وفي عام 2007 كان موضوع اليوم الدولي للمرأة هو وضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي العنف ضد النساء والفتيات. وفي عام 1991، أطلقت الأمم المتحدة حملة ال 16 يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة، وهي حملة عالمية بهدف مناهضة جميع أشكال العنف الموجه ضد النساء والفتيات حول العالم. وقد تم تخصيص اللون البرتقالي لونًا لهذه الحملة في دلالة إلى مستقبل أكثر إشراقًا وعالم خالٍ من العنف ضد النساء. وتبدأ الحملة من 25 نوفمبر، وهو اليوم العالمي للقضاء على خالٍ من المنف ضد المرأة إلى 10 ديسمبر، وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

حملة "اتحدوا" في فبراير 2008 أطلق السيد بان كي الأمين العام للأمم المتحدة حملته التي اتخذت عنوانا لها "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" والتي تهدف إلي منع ارتكاب العنف ضد المراه والفتاه واستئصاله في جميع أنحاء العالم وتدعو حملة "اتحدوا الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشباب والقطاع الخاص ووسائط الإعلام ومنظومة الأمم المتحدة برمتها إلي التضافر في التصدي للآفة العالمية المتمثلة في ارتكاب العنف ضد المرأه والفتاة وللتصدي لهذه المشكلة، حدد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أهداف ترمي حملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة إلى بلوغها في جميع البلدان في عام 2015.

-المجلس القومي للمرأة: وفي مصر يقوم المجلس القومي للمرأة بجهود عديدة لمكافحة مشكلة العنف ضد المرأة، من هذه الجهود نذكر:

القيام بالعديد من البحوث والدراسات العلمية الميدانية لرصد ومسح مشكلة العنف ضد المرأة، وذلك من حيث الأشكال والأطراف والمناطق والأسباب والنتائج المسببة للعنف ضد المرأة تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات لتدارس المشكلة، نذكر منهم على سبيل المثال: مؤتمر تحت عنوان اليوم العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة وذلك علي في 20 نوفمبر 2012 تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي للقضاء علي العنف، عمل بروتوكولات عديده مع بعض الوزارات المعنية، نذكر منها علي سبيل المثال: بروتكول مع وزارة الداخلية لدعم وتعزيز أطر التعاون بين الطرفين في مجال حماية المرأة والتأكيد على احترام حقوقها، ويمكن البروتكول تبادل الطرفين للإحصاءات والبيانات الخاصة بشكاوي العنف ضد المرأة، وتسهيل عمل محامي مكتب الشكاوي بالمجلس في متابعة شكاوي العنف أو التحرش الواردة لأقسام الشرطة ثم مقترح مشروع قانون شامل لحماية المرأة من العنف، ثم رفعه إلى رئاسة الوزراء

تمهيدًا لمناقشته في مجلس النواب القادم (2015) ، إطلاق مبادرة توعوية للقضاء علي العنف تحت شعار "اكسر حاجز الهوان" ... من حقك تعيشي في أمان" وذلك في يناير 2014، إصدار مجموعة من المطبوعات عن العنف ضد المرأة في ضوء مطالبات المجلس قامت وزارة الداخلية بإنشاء وحدة متخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة تابعة لقطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي بالوزارة ، التصدي لختان الإناث والتصدي لزواج القاصرات، إنشاء مكتب الشكاوي للمرأة، تخصيص خط ساخن لتلقي الشكاوي.

مشروع "دعم تنفيذ استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة "2022-2018" .. في إطار التعاون بين المجلس القومي للمرأة و صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA والسعي لتحقيق أفضل النتائج المرجوة من وضع مصر لاستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ويتم حالياً تنفيذ هذا المشروع. ومن انشطة هذا المشروع:

اول حملة توعوية بمترو الانفاق عن الزواج المبكر والتحرش الجنسى و تنظيم الاسرة و المشاركة في الانتاج في محطات المترو، تدريب السادة وكلاء النيابة العامة على كيفية التعامل في قضايا العنف ضد المرأة ، تدريب السادة القضاة على كيفية التعامل في قضايا العنف ضد المرأة ، تدريب الأطباء الشرعيين على التعامل مع حالات النساء التي تتعرض للعنف ، تقديم تدريبات لمقدمي الخدمات الصحية من الجمعيات الأهلية في قضايا العنف ضد المرأة ، تقديم تدريبات للخبراء الإعلاميين على التعامل وتغطية قضايا العنف ضد المرأة، تقديم تدريب للواعظات والراهبات في مجال التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة، اقامة حملات توعية حول مناهضة العنف ضد المراة ، اقامة حملات توعية حول مناهضة ختان الاناث، إقامة معسكرات لشباب الجامعات استهدفت الطلبة والطالبات من 18 جامعة مختلفة لتوعيتهم بقضايا العنف ضد المرأة ، إنشاء 23 وحدة لمناهضة العنف ضد المرأة بجامعات حكومية (القاهرة -الإسكندرية عين شمس - أسيوط - المنيا - جنوب الوادى - بورسعيد - المنصورة - الفيوم - قناة السويس - أسوان - بنى سويف - بنها - كفرالشيخ - سوهاج - طنطا - دمياط -الزقازيق - السويس - حلوان - جامعة أكاديمية الفنون -الازهر - الاقصر) بالاضافة الى 3 جامعات خاصة خارج المشروع ، والهدف من وجود هذه الوحدات هو ضمان وجود بيئة تعليمية آمنة داعمة للمرأة والفتاة وضمان تحقيق مؤشرات الحماية الذي يأتي ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، إعداد دليل إرشادي لإنشاء وإدارة وحدات العنف بالجامعات ، تجهيز 4 وحدات لمناهضة العنف ضد المرأة بمستشفيات جامعات القاهرة والمنصورة وأسيوط وعين شمس وقد تم تقديم التدريب اللازم لمقدمى الخدمات العاملين بهذه الوحدات وجارى اعداد 3 وحدات اخرى في مستشفيات جامعات بنها والمنيا وبني سويف واجراء التدريبات اللازمة لبدء العمل بهم ، العمل على تفعيل نظام احالة للخدمات متعددة القطاعات للمراة التي تعرضت للعنف من خلال رفع قدرات العامليين بوزارة الصحة والعدل والتضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدنى لرفع مستوى الخدمات الاساسية وضمان حصول النساء على خدمات متكاملة تقيهم التعرض للعنف مرة اخرى، تكوين مجموعات عمل على مستوى المحافظات من ممثلى الوزارت و المجتمع المدنى للتشبيك وتنسيق جهودهم في مناهضة العنف ضد المراة وإتاحة الخدمات الأساسية وتم عمل أول دراسة من نوعها في المنطقة حول العنف ضد المرأة ذات الإعاقة.

وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بوزارة العدل من اختصاصها رفع الوعي بان العنف ضد المرأة والطفل جريمة يعاقب عليها القانون، تنفيذ دورات تدريبية للتعريف بالعنف وأنواعه وأشكاله وكيفية مكافحته بالتعاون مع جميع الجهات، تقديم البحوث والدراسات المتعلقة بالمشكلة بالتعاون بالمشكلة بالتعاون مع جميع المؤسسات، تقديم البحوث والدراسات المتعلقة بالمشكلة بالتعاون مع جميع المؤسسات والهيئات والمنظمات منها المحاكم بمختلف درجاتها، النيابات المتخصصة، إدارة العون القانوني بوزارة العدل ، وحدة حماية الأسرة والطفل، المجلس القومي لرعاية الطفولة ، مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والتأهيل، حقوق صحية للضحايا ، الحقوق القانونية لضحايا العنف.

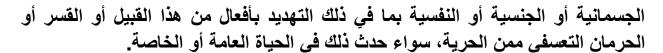
الشريط الأبيض White Ribbon: القضاء علي العنف ضد المرأة لا يمكن أن تتكفل به الدولة وحدها لأن الدولة بناء أساسه الفرد والجماعة التي تعيش تحت لوائها وقد أسست العديد من الدول المتقدمة إستراتيجيات واعدة كإستراتيجية "الشريط الأبيض White العديد من الدول المتقدمة إستراتيجيات واعدة كإستراتيجية الشريط الأبيض Ribbon وضعت في كندا (1991) وامتدت إلي 47 دولة وتعمل علي إشراك الرجل في استباق العنف ضد المرأة والوقاية منه عن طريق تعديل أنماط السلوك الاجتماعي والثقافي للمرأة والرجل وضرورة الاعتراف بأهمية الدور الذي تلعبه الحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية في كافة أنحاء العالم من أجل رفع درجة الوعي والتخفيف من حدة مشكلة العنف ضد المرأه.

- وجدير بالذكر أن منظمة المرأة العربية قد سبق أن أصدرت الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011 - 2020 : حق المرأة في حياة خالية من العنف.

-اصدرت الجمعية العامة رسميًا الإعلان التالي في 20 ديسمبر 1993 بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وتحث على بذل كل الجهد من اجل إشهاره والتقيد به:

المادة 1

لأغراض هذا الإعلان ، يعني تعبير "العنف ضد المرأة " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة ، سواء من الناحية



المادة 2

يفهم بالعنف ضد المرأة انه يشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، ما يلي :

أ- العنف البدني والجنس والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث ، والعنف المتصل بالمهر ، واغتصاب الزوجة ، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة ، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال

ب- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

ج- العنف المدنى والجنسى والنفسى الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع.

المادة 3

للمرأة الحق في التمتع، على قدم المساواة مع الرجل، بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي حماية هذه الحقوق والحريات، وذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أي ميدان آخر.

المادة 4

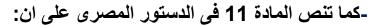
ينبغي للدول أن تدين العنف ضد المرأة وألا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتنصل من التزامها بالقضاء به وينبغي لها أن تتبع، بكل الوسائل لممكنة ودون تأخير، سياسة تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة.

تنص المادة 6 في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة على ان:

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة .

-يشمل الإطار القانوني الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتي تنص فيها المادة 6 على ان:

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة .



تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقًا لأحكام الدستور.

وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون،

كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.

كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا.

الخاتمة و التوصيات:

ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة معينة من مناطق العالم، ويشكل العنف ضد النساء أكثر انتهاكات حقوق الانسان انتشارًا، وهو موجود في جميع المجتمعات والجماعات الاجتماعية والاقتصادية، كما يمثل ظاهرة يومية في حياة كثير من النساء وطوال فترة حياتهن. ولا يوجد دولة أو ثقافة تستطيع أن تزعم أنها خالية من ظاهرة العنف ضد المرأة، والاختلاف الوحيد يكون في أنماط واتجاهات هذه الظاهرة، وعلى الرغم من أن بعض المجتمعات تحرم العنف ضد المرأة، الا أن هذا العنف متأصل في صميم ثقافتها من حيث الممارسة غالبًا ما يقع العنف تحت ستار الممارسات الثقافية والعادات والتقاليد والتفسير الخاطىء للدين خصوصًا اذا كان ضمن حدود الأسرة. فأن القانون أو الجهات الرسمية عادة ما تفضل التغاضي والسكوت عليه بحجة الشأن الداخلي. ويحظى موضوع العنف الزوجي في الأونة الأخيرة باهتمام علمي واسع، جاء هذا الاهتمام نتيجة لتزايد صور العنف وأشكاله في الحياة اليومية.

العنف ضد المرأة يحدث نتيجة التنشئة الاجتماعية للشخص المعنف الذي يتصف بسرعة الغضب، رفضه لتحمل المسؤولية واتصافه بالسلطة ونظرته دونية للمرأة، لأنه يتصف بسوء المعاملة ويحتقر المرأة ويذلها مما يولد لديها شعور متدني يمتاز بالكأبة واليأس، بالتالي تصبح منعزلة عن الأخرين وتشعر أنها ليس حقوق انسانية تحط من كرامتها وأنوثتها وهذا كله يؤدي الى صراع مع الاطراف المحيطة ، اضافة الى أن العنف ضد المرأة يحدث نتيجة للعوامل الاقتصادية الصعبة كالبطالة أو التسريح من العمل.

ومن نتائج العنف على الأسرة هو تفككها وانعدام الثقة بين أطرافها وتحطيم كيانها، وتعرضها للزوال واعاقة مسارها وديمومتها ووظائفها. أما نتائج العنف على الأم أو الزوجة فانه يترك لها أثار نفسية سلبية كالكأبة والقلق، وتدني شعورها ونقص قيمة وظائفها داخل الأسرة. وتهان كرامتها وأنوثتها، وتصبح غير قادرة على مواصلة مهمتها كأم. أما نتائج العنف على الطفل فخطيرة جدا مقارنة بالمرأة، لأن الطفل يحمل كل العنف ويعيد انتاجه في حياته، أما على مستوى النفسي والاجتماعي فيصبح الطفل عدواني مع زملائه لما يتعرض له من أزمات نفسية نتيجة لحدوث العنف أمامه، ويترسخ هذا الفعل في تنشئته الاجتماعية والثقافي. أما الآثار التي يتركها العنف على المجتمع فهي كثيرة، أهمها أنه يهدد الأمن والسلام الاجتماعي للمجتمع، يقكك المجتمع وكذلك ينتج عنه أثار اقتصادية سيئة مما يعطل التنمية، وبالتالي يصبح المجتمع يسوده العنف ويتحكم فيه.

ولهذا وجب مواجهة العنف الزوجي دينيًا، وتربويًا، وأسريًا، وثقافيًا، واعلاميًا، وعن طريق التوعية بالقوانين.

وفيما يلى بعض التوصيات التي تسهم في الحد من العنف ضد النساء:

1- تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر القيم الدينية الصحيحة في المجتمعات وبالاخص بين فئتى الشباب والاطفال، لان البعد عن الدين في المجتمعات يؤدي إلى الانفلات الاخلاقي والانساني كما يحدث الآن نتيجة غياب الوعي الديني لدى الشباب.

2-توعية الاسر بالاهتمام بتربية ابنائهم وتنشئتهم على القيم والمبادئ الدينية والانسانية السليمة ومتابعتهم لسلوك ابنائهم، وحثهم على البعد عن السلوك العدواني والعنيف ضد المرأة او اي كائن حي.

3-تفعيل دور الاجهزة الرقابية فى تطبيق ميثاق الشرف الاعلامى على وسائل الاعلام كالإنترنت والتلفاز، لبث الخير ونشره، لما له من دور في الوقاية من الجريمة، ومنع نشر الإباحية والرذيلة وأخبار العنف التي تحرك الغرائز وتساعد على ارتكاب الجرائم.

4-وجود قوانين للاحوال الشخصية تنظم العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة قائمة على مبدأ العدالة والمساواة.

5-توفير برامج توعية لمحو الأمية القانونية للمرأة وتوعية المرأة بحقوقها.

7-اقامة مكاتب تستقبل المقبلين على الزواج لتوضيح حقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة.

8-الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدنى في مواجهة هذا العنف ضد المرأة والعمل على دعمها والسعى لانتشارها.

9-تغيير صورة المرأة في الإعلام بكافة أشكاله وإبراز قضايا العنف التي تعاني منه المرأة والوصول بها إلى أوسع القطاعات.

10- تأمين الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، للحيلولة دون تزايد العنف بشكل عام بين أفراد المجتمع، والعنف ضد المرأة بشكل خاص، إذا ما علمنا أن من أهم أسباب العنف ضد المرأة تردي الوضع الاقتصادي.

11-سن التشريعات والقوانين والعقوبات الرادعة لارتكاب الجرائم ضد المرأة.

12-تنفيذ القوانين الصارمة على مرتكبي العنف ضد المرأة.

13-تفعيل دور القضاء والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

14-توفير برامج تعليمية وتربوية توجه للنشئ في المدارس لمناهضة العنف ضد المرأة.